

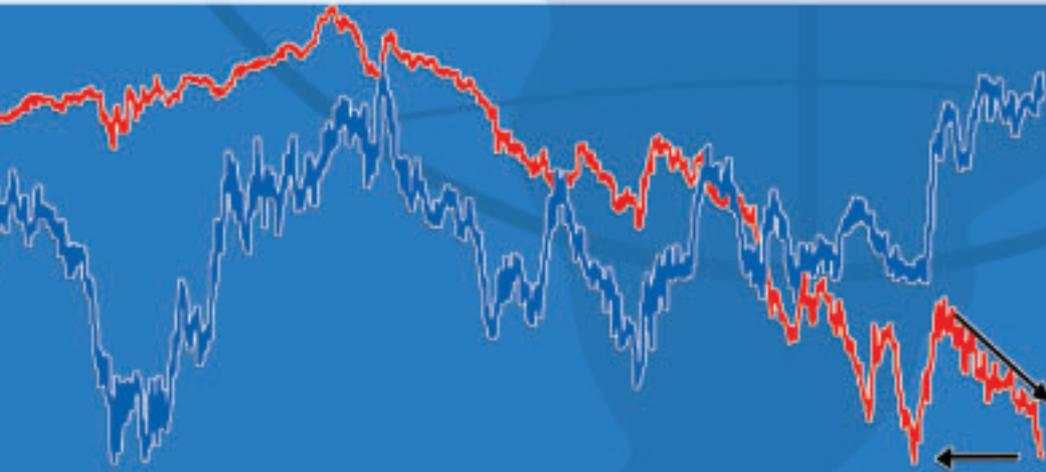


السنة الرابعة والعشرون - العدد الفصلي الرابع 2006

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية بولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- تقرير الاستثمار العالمي 2006
- القمة السابعة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون الخليجي
- المركز الالكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر
- مؤشر التنافسية العالمية 2006 – 2007



فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الادارة
5	أنشطة المؤسسة
7	من الوطن العربي
8	ترويج
10	صدر حديثاً
15	اتجاهات
19	مؤشرات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيبش

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ محمد علي طالب

سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان

سعادة الأستاذ يسن فضل السيد محمد

سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

تقرير الاستثمار العالمي 2006

الاقتصادي العالمي ونمو الطلب العالمي على النفط، وتحسن البيئة الاستثمارية في معظم دول العالم. ونتناول في هذا العدد من النشرة الفصلية بمزيد من التحليل والتفصيل حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة حيث بلغت خلال عام 2005 نحو 37,7 مليار دولار بنسبة 4,1% من إجمالي الاستثمارات العالمية و11,26% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً إلى النمو الاقتصادي في الدول العربية المنتجة للنفط والناجم عن ارتفاع أسعار النفط لمعدلات غير مسبوقة، وتنامي الاستثمارات العربية البينية، بتأثير تزايد العوائد النفطية، وقيام عدة دول عربية بفتح قطاعات جديدة للاستثمار كقطاعات الخدمات، المتمثلة بالاتصالات والنقل والإعلام والطيران المدني، وقطاعات النفط والغاز والتعدين والكهرباء، والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية من مطارات وموانئ وسكك حديدية، ومواصلة برامج الخصخصة في عدد من الدول العربية. يضاف إلى ذلك، تنامي جهود الترويج القطرية، والتحسين المستمر في مناخ الاستثمار، وتعزيز الشفافية، وتسهيل بيئة الأعمال، ومعالجة معوقات الاستثمار، وتوفير المعلومات الحديثة والدقيقة، وتأسيس قواعد البيانات وفق المعايير الدولية.

والله موفق...

فهد راشد الابراهيم

المدير العام

نصت اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أن الغرض الرئيسي من قيام المؤسسة هو تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية لتمويل جهودها الإنمائية لصالح شعوبها، وذلك من خلال تقديم خدمات التغطية التأمينية للاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية وغير العربية، والقيام بعدد من الأنشطة المكملة التي تشمل البحوث والدراسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتعميق المعرفة بالاتجاهات والمستجدات المتعلقة بهما وتعزيز جهود ترويج الاستثمار واستقباله في الدول العربية.

من الدول العربية كمملكة البحرين ومصر والمغرب .

وقد تناول "تقرير الاستثمار العالمي" الذي يصدر سنوياً منذ العام 1993 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "انكباد"، لهذا العام محور "الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية وأثره على التنمية"، حيث أوضح التقرير أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المتقدمة لم يعد حكرًا على تلك الدول حيث بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الدول والاقتصادات النامية بالتزايد بشكل ملحوظ وبالنفوذ إلى أسواق الدول المتقدمة وبالمنافسة مع استثماراتها في الأسواق العالمية.

لقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد) على مستوى العالم نسبة نمو بلغت 29% خلال عام 2005 إذ بلغت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى 916 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 711 مليار دولار خلال عام 2004، وتحققت هذه الزيادة بسبب النمو

وفي إطار الأنشطة المكملة، قامت المؤسسة بعقد مؤتمر صحفي لإطلاق "تقرير الاستثمار العالمي 2006" الذي يعتبر المرجع الأساسي لرصد حركة التدفقات الاستثمارية بين دول العالم والاتجاهات الجديدة والتطورات التشريعية والقانونية الخاصة بالاستثمار، إضافة إلى احتوائه على عدد من مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر الهامة التي تقوم أداء وإمكانيات وقدرات الدول في جذب الاستثمارات إليها، وذلك بهدف تحليل هذه التغيرات ومعرفة أسبابها وإعطاء متخذ القرار، سواء في القطاع العام أو الخاص، مؤشراً للتعرف على حركة الاستثمارات وكيفية تشكلها من أجل وضع السياسات والإجراءات المثلى لرفع مستوى التدفق الاستثماري بين الدول.

وقد تزامن انعقاد المؤتمر مع مؤتمرات صحفية مماثلة قامت بها هيئات تشجيع الاستثمار والأطراف الرسمية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من عواصم ودول العالم مثل سويسرا والبرازيل وبنغلاديش ونيويورك ولندن إضافة إلى عدد

الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2006

عقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2006 يوم الخميس الموافق 9 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 في مقر المؤسسة بدولة الكويت، وقد شارك فيه السيد المدير العام. وصادق المجلس في مستهل أعماله على مسودة محضر الاجتماع السابق وقراراته.

مساهمتها في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية، خاصة وأن بعض تلك الهيئات أبدت استعدادا لقبول المؤسسة كمساهم في رأسمالها. وتهدف المؤسسة من ذلك إلى خلق كيان عربي يعمل على تقريب أنظمة ضمان ائتمان الصادرات العربية وتحقيق الانسجام في السياسات الاكتتابية والتسعيرية، وتكوين قاعدة معلومات ائتمانية موحدة عن المستوردين بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف شراء تلك المعلومات من قبل كل هيئة على حدة، إضافة إلى الدخول في عمليات التأمين المشترك وإعادة التأمين.

ومن ناحية أخرى، توصي الخطة الاستراتيجية بتطوير خدمات المؤسسة التأمينية وذلك بتقديم عقود تأمين جديدة تستجيب لمتطلبات واحتياجات المصدرين العرب، وتؤدي في ذات الوقت إلى زيادة قيمة العمليات المضمونة سنويا التي يتوقع أن تصل إلى نحو مليار دولار أمريكي عند الانتهاء من تنفيذ كافة توصيات الخطة في العام 2014، مقارنة بمتوسط قيمة بلغ خلال الفترة 1998 - 2003 نحو 140 مليون دولار أمريكي.

كما توصي الخطة بضرورة حصول المؤسسة على تصنيف ائتماني لها Rating من قبل إحدى المؤسسات الدولية المختصة، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف الخطة ومنها ضمان السندات التي تصدرها الدول والمؤسسات العربية في الأسواق المالية العربية والدولية.

هذا وقد أكد المدير العام للمؤسسة أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية يتطلب تعديل بعض أحكام اتفاقية المؤسسة، وأن هذا الموضوع سيعرض على مجلس المساهمين في حينه.

وقد تقرر عقد الاجتماع القادم للمجلس وهو الأول لعام 2007 يوم الخميس الموافق 8 مارس (آذار) 2007.

المغطاة بعقود الضمان فقد قامت المؤسسة خلال فترة التقرير بدفع تعويضات بلغت قيمتها 5,169,179 دولارا أمريكيا، واستردت مبلغ 29,524 دولارا أمريكيا عن تعويضات دفعت سابقا عن مخاطر تجارية تحققت في بعض الدول العربية.

وقد استعرض السيد المدير العام خلال هذا الاجتماع مذكرة بشأن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة خلال الفترة 2007-2014 التي قامت إدارة المؤسسة بإعدادها بالتعاون مع لجنة خبراء دوليين متخصصين في القانون والضممان والاستثمار والمال، وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- توسيع نطاق نشاط المؤسسة في مجال تأمين الاستثمارات وتشجيعها.
- توسيع نطاق نشاط المؤسسة في مجال تأمين الصادرات العربية من خلال تطوير منتجات جديدة وتقوية ومتابعة العمل مع هيئات التأمين الأخرى.
- تأسيس صندوق استثماري بالتعاون مع مؤسسات مالية ومستثمرين من القطاع الخاص بهدف المساهمة في مشاريع استثمارية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء وتوفير التأمين لهم.

ربط هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية في الدول العربية بالمؤسسة، على غرار ملتقى هيئات ضمان ائتمان الصادرات الوطنية العربية.

ومن ضمن الأفكار التي طرحتها إدارة المؤسسة في الخطة الاستراتيجية إمكانية

وقد أخذ المجلس علما بتقرير المدير العام للمؤسسة بشأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 2006/5/1 إلى 2006/8/31، واطلع على نتائج العمليات خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ عدد طلبات الضمان 98 طلبا مقابل 80 طلبا خلال نفس الفترة من العام الماضي، منها 6 طلبات لضممان الاستثمار، في حين بلغ عدد طلبات ضمان ائتمان الصادرات 92 طلبا. وقد جاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي ينتمي لجنسياتها طالبو الضمان وذلك بنسبة 45,9% من إجمالي قيمة الطلبات، تليها مملكة البحرين بنسبة 37,4% فجمهورية مصر العربية بنسبة 4,5% ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3,8%، فالجمهورية اليمنية بنسبة 3,6%، تليها ست دول عربية أخرى بنسبة مجتمعة بلغت 4,8%.

فيما انتمى المستوردون بجنسياتهم إلى 39 دولة، شملت جمهورية السودان بنسبة 43,2% من إجمالي قيمة الطلبات، ودولة الإمارات العربية المتحدة 20,2%، فالجمهورية العربية السورية 10,3%، والجمهورية اليمنية 8,4%، وجمهورية إيران الإسلامية 3,9%، وجمهورية باكستان الإسلامية 2,8%، واتجهت نسبة 11,2% من قيمة الطلبات إلى 33 دولة أخرى.

هذا وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال فترة التقرير حوالي 136,8 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي قيمة أقساط الضمان المستحقة حوالي 1,33 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بالتعويض عن المخاطر

أنشطة المؤسسة

● عمليات الضمان:

على صعيد تأمين ائتمان الصادرات، تسلمت المؤسسة 46 طلب تأمين ائتمان صادرات من عدة شركات مصدرة تنتمي إلى 9 دول عربية ومن إحدى الشركات العربية الأجنبية المشتركة. وأبرمت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام 8 عقود تأمين ائتمان الصادرات و20 ملحقاً لعقود أبرمت سابقاً. وبلغت القيمة الإجمالية للعقود والملاحق نحو 54 مليون دولار أمريكي توزعت كالاتي:

– 6 عقود تأمين ائتمان صادرات (شامل).

– عقدا تأمين ائتمان صادرات محدد.

أما على صعيد ضمان الاستثمار فقد تسلمت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام، 3 طلبات من اثنين من المستثمرين ومن شركة تأجير مالي ينتمون إلى 3 دول عربية وذلك لضمان استثماراتهم المباشرة في قطاع الصناعة ولضمان عملية التأجير المالي لوسائل نقل بحرية، وذلك في ثلاث دول عربية أخرى، كما قامت المؤسسة بإبرام عقدي ضمان استثمار مباشر في دولة عربية عضو بالمؤسسة، بقيمة ناهزت 96 مليون دولار أمريكي.

● الجهود التسويقية لخدمات الضمان:

وفي إطار السعي للتعريف بخدماتها المتنوعة وإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من المصدرين والمستثمرين العرب للاستفادة من تلك الخدمات، قامت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام بإصدار ثلاثة ملفات تعريفية جديدة باللغة الانجليزية وذلك في مجالات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات وتأمين تعزيز خطابات الاعتماد. كما قامت بتنفيذ حملة تعريف بريدية شملت أكثر من 720 جهة تنتمي إلى شركات مصدرة في كل من قطر والبحرين واليمن وكذلك إلى عدد من عملائها القدامى لتعريفهم بمستجدات نشاط المؤسسة وبالخدمات الجديدة، كما قامت

بالإعلان عن خدماتها خلال الربع الأخير في مجلة اقتصادية مختصة تصدر عن إحدى غرف الصناعة والتجارة النشطة في دولة عربية عضو وذلك للتعريف بمختلف الخدمات التي توفرها للمصدرين والمستثمرين ولرجال الأعمال والمؤسسات المالية.

وبهدف معرفة مدى رضا العملاء عن الخدمات التي توفرها لهم وتطلعاتهم، قامت المؤسسة بإعداد استبيان بهذا الخصوص تم إرساله إلى عدد من العملاء من المصدرين والمستثمرين بالإضافة إلى عدد من المؤسسات المالية، للوقوف على آرائهم وتطوير خدمات المؤسسة بما يتناسب واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية.

● تنظيم مؤتمر صحفي:

نظمت المؤسسة مؤتمراً صحفياً بتاريخ 16 أكتوبر (تشرين أول) 2006، قام خلاله السيد مدير إدارة الاستثمار المالي بتكليف من السيد المدير العام، بإطلاق تقرير الاستثمار الدولي 2006 نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). وقد حضر المؤتمر ممثلو عدد من الصحف المحلية والعربية ووكالات الأنباء والمحطات الفضائية وعدد من الخبراء الاقتصاديين. وقد وزعت المؤسسة ملفاً صحفياً كاملاً أعدته باللغة العربية حول أهم ما جاء في هذا التقرير من ناحية التطورات العالمية والتركيز على وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

● إطلاق المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، بالإعلان عن إطلاق النسخة العربية من المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال انعقاد المؤتمر الإقليمي الثاني للرابطة العالمية

لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، الذي عقد في شرم الشيخ - مصر في الفترة 17-18 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006، حيث تم تقديم عرض مشترك عن الموقع الشبكي وعن النسخة العربية للموقع. وكانت المؤسسة قد أبرمت مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار "ميجا" بتاريخ 14 مارس (أذار) 2005 اتفاقية شراكة تولت المؤسسة بموجبها إدارة المحتوى العربي للمركز الذي أطلقته ميجا في مطلع عام 2004. وقامت المؤسسة بترجمة تسعة نماذج تدريبية أعدتها ميجا بأليات الترويج للاستثمار تشمل: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيراته التنموية، أهمية هيئات تشجيع الاستثمار وطبيعة تكوينها وشبكة العلاقات التي تقيمها داخليا ودوليا، تقنيات الترويج المستخدمة لبناء الانطباع العام للقطر واستهداف المستثمر ورعاية المستثمر في مرحلة ما قبل وخلال وما بعد الاستثمار. وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز خدمة الدعم الفني الذي تحرص المؤسسة على تقديمها لدولها الأعضاء استكمالاً لدورها في ترقية الوعي الاستثماري وتأسيس مفاهيم الترويج للاستثمار ورصد تطوراتها والتعريف بأفضل الممارسات.

● تنظيم فعاليات وملتقيات:

استمراراً لمبادرة المؤسسة بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار - الوحدة المصرفية الخارجية بإطلاق آلية جديدة وفعالة لتقديم خدمات مشتركة في مجالي الضمان والتمويل، عقد خلال الفترة 28 - 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 "ملتقى آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار في الأردن" وذلك في العاصمة الأردنية عمان. شاركت كل من مؤسسة تشجيع الاستثمار والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بتنظيم الملتقى الذي رعاه معالي وزير الصناعة والتجارة. وقد شارك في أعمال

الملتقى ما يزيد على (200) من الشخصيات الرسمية ورؤساء مجالس إدارات البنوك والشركات الصناعية والخدمية الأردنية ونخبة من المستثمرين ورجال الأعمال العرب.

● ندوة لضمان الاستثمار:

ساهمت المؤسسة في تنظيم ندوة "ضمان الاستثمار في السودان" التي عقدت يوم 4 ديسمبر (كانون الأول) 2006 وذلك بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت والسفارة السودانية في الكويت. وقد شارك معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني السوداني في أعمال الندوة التي تناولت مستجدات مناخ الاستثمار في السودان والضمانات التي تقدمها المؤسسة لتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين على الاستثمار في السودان.

● مشاركة في مؤتمرات وفعاليات

شاركت المؤسسة في الربع الأخير من العام في عدة مؤتمرات وفعاليات ذات علاقة بنشاط المؤسسة شملت:

1- اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

شارك السيد المدير العام للمؤسسة في اجتماعات الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري، والتي عقدت في بيروت خلال الفترة 16-17 أكتوبر (تشرين أول) 2006، بتنظيم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث ناقشت الدورة الآثار التدميرية للعنوان الإسرائيلي على لبنان والدعم العربي لمساعدة لبنان في إعادة البناء والتعمير.

2- معايير المحاسبة في الشرق الأوسط والمعايير الدولية للتقارير المالية:

شاركت المؤسسة في مؤتمر معايير المحاسبة الدولية في الشرق الأوسط والمعايير الدولية للتقارير المالية، والذي عقد في دبي خلال الفترة من 29 أكتوبر (تشرين أول) إلى 1 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 بمشاركة عدد من الهيئات العالمية والمعاهد الدولية المختصة، وتمت خلاله مناقشة أوراق العمل التي ركزت

على أهمية التقيد بالمعايير الدولية للتقارير المالية مما يعد عاملاً في تعزيز ثقة المستثمرين وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لاقتصادات المنطقة.

3- منتدى الأعمال لدول الكومنولث ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

شاركت المؤسسة في المنتدى الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مجلس أعمال دول الكومنولث البريطاني، في مدينة لندن خلال الفترة 30-31 أكتوبر (تشرين أول) 2006. ناقش المنتدى موضوع "التحالفات الاستراتيجية والتدفقات المالية والصيرفة الإسلامية". وشارك في أعماله عدد من الشخصيات الرسمية ونخبة من القيادات المصرفية والاستثمارية والاقتصادية من الوطن العربي والعالم إضافة إلى عدد من قيادي المنظمات الإقليمية والدولية ونخبة من الخبراء الاقتصاديين.

4- ملتقى الخرطوم للأعمال:

شاركت المؤسسة في ملتقى الخرطوم للأعمال الذي عقد في الخرطوم خلال الفترة 8 - 9 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006. ناقش الملتقى ثلاثة محاور رئيسية ارتكز الأول منها على التعاون المصرفي بين المؤسسات المصرفية الخليجية ونظيراتها السودانية بهدف بناء شراكة مصرفية سودانية خليجية قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية إضافة إلى تعزيز الفرص الاستثمارية في المجال المصرفي. أما المحور الثاني فقد ناقش قضايا التمويل بمشاركة الشركات والمؤسسات التمويلية العملاقة لإقامة مشروعات استثمارية كبرى في السودان تعمل على تعزيز البنية التحتية للمشروعات الزراعية والصناعية وغيرها من الصناعات المرتبطة بالنفط. فيما ناقش المحور الثالث الاستثمار وتم عرض مشروعات استثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وقد شارك في الملتقى عدد من وزراء المالية والاقتصاد من دول مجلس التعاون الخليجي ومحافظي البنوك المركزية ومديري صناديق التنمية العربية

ومؤسسات التمويل والمصارف ومجموعة من كبار المستثمرين.

5- الملتقى الإقليمي للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (وايبا):

شاركت المؤسسة في الملتقى الإقليمي الثاني للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (وايبا)، الذي عقد في مدينة شرم الشيخ في مصر خلال الفترة 17 - 18 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006، بتنظيم مشترك بين الرابطة العالمية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية (GAFI)، وتناول الملتقى محور "بناء قدرات هيئات ترويج الاستثمار وإعداد استراتيجيات الترويج للاستثمار". وشاركت العديد من الهيئات الأجنبية والعربية المتخصصة بالترويج للاستثمار في الملتقى، بالإضافة إلى عدد من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الاستشارات والتدريب وتوفير المعلومات الخاصة بتقنيات الترويج وعدد من المؤسسات الدولية.

6- المؤتمر العاشر لرجال الأعمال العرب:

شاركت المؤسسة في المؤتمر العاشر لرجال الأعمال العرب الذي عقد في الجزائر خلال الفترة 18-19 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006. وقد هدف المؤتمر إلى تحفيز الطاقات الاقتصادية الكامنة لمجتمعات الأعمال العربية لبناء جسور العلاقات والتواصل المستمر فيما بينها والعمل الجاد لتطوير مناخ الاستثمار، نظراً لدور الاستثمارات الخارجية في رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصادات العربية.

7- مشاركة في اجتماع نادي براغ:

شاركت المؤسسة في الاجتماع نصف السنوي لنادي براغ باتحاد بيرن، الذي عقد في العاصمة النمساوية، مسقط، خلال الفترة 4 - 6 ديسمبر (كانون الأول) 2006، واستضافته وكالة ضمان ائتمان الصادرات النمساوية. جرى في الاجتماع تبادل المعلومات في مجال تأمين الائتمان، الاكتتاب، المطالبات والاسترداد إضافة إلى استعراض أهم التطورات في صناعة الضمان وكيفية الاستفادة من تجارب أعضاء

السورية بتاريخ 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 حيث التقى عدداً من كبار الرسميين لمناقشة موضوعات تتعلق بدور المؤسسة وخدماتها التأمينية في الجمهورية العربية السورية.

● تنمية الموارد البشرية للمؤسسة:

في إطار تنمية الموارد البشرية للمؤسسة، قامت المؤسسة بعقد دورة تدريبية داخلية لموظفي مكتبها في الرياض تخللها القيام بزيارات ميدانية لعدد من الشركات السعودية.

● التعاون الفني مع الدول الأعضاء:

في إطار الدعم الفني الذي تقدمه للدول الأعضاء، استقبلت المؤسسة وفداً سورياً فنياً رفيعاً من وزارة الاقتصاد والتجارة والمصرف التجاري السوري والمؤسسة العربية السورية للتأمين، وذلك بغرض إنشاء وكالة وطنية لضمان ائتمان الصادرات في سورية. كما قامت المؤسسة بإيفاد أحد موظفيها إلى السودان وذلك لوضع وتشغيل برنامج المعلومات المتعلقة بأنظمة ضمان ائتمان الصادرات لدى الوكالة الوطنية السودانية لتأمين وتمويل الصادرات.

بتقديم مداخلة بعنوان "جهود الدول العربية في تحسين مناخ الاستثمار".

9- الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمرام (12):

عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 12) بتاريخ 11 ديسمبر (كانون الأول) 2006 في مدينة القاهرة بتنظيم من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. ناقش الاجتماع عدة مواضيع شملت تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر حيث تم اقتراح عقده في بيروت خلال الربع الأخير من عام 2007، تحت شعار "دور القطاع الخاص العربي في إعادة اعمار لبنان"، بالإضافة إلى مناقشة مواضيع تعلق بالتصور العام لتنظيم ورعاية المؤتمر والإعلان والترويج وتوجيه الدعوات كما حدد موعد ومكان الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر في منتصف يناير من العام 2007 في بيروت.

● تنمية العلاقات مع الدول الأعضاء بالمؤسسة:

زار وفد من المؤسسة الجمهورية العربية

النادي. ويضم النادي في عضويته إلى جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار نحو 29 هيئة ضمان أجنبية وعربية منها الصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

8- ملتقى القاهرة للاستثمار:

شاركت المؤسسة في ملتقى القاهرة للاستثمار خلال الفترة 10 - 11 ديسمبر (كانون الأول) 2006، الذي عقد في القاهرة ويتنظيم من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر ومجموعة الاقتصاد والأعمال. شارك في الملتقى العديد من الشخصيات الرسمية العربية ورؤساء مجالس إدارات شركات عربية كبرى بالإضافة إلى نخبة من كبار المستثمرين ورجال الأعمال العرب وقد هدف الملتقى إلى اطلاع المستثمرين ورجال الأعمال على الفرص المتاحة للاستثمار في مصر في ضوء السياسات وواقع وآفاق الاقتصاد المصري ومناخ الاستثمار وآليات تطويره. وقام السيد المدير العام للمؤسسة

من الوطن العربي

اجتماعات القمة السابعة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون الخليجي

وكان المجلس قد أصدر بيانه الختامي، بعد أن استعرض ما حققته الأمانة العامة من إنجازات في مسيرة العمل المشترك على كافة الأصعدة، وأجرى تقييماً شاملاً للقضايا والأحداث السياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

تضمن البيان الختامي العديد من التوصيات التي من شأنها دفع مسيرة التعاون المشترك كان من أهمها في الشأن الاقتصادي اطلاق المجلس الأعلى على الآثار الايجابية لتطبيق الاتحاد الجمركي والتي تمثلت في تسهيل

اختتمت قمة مجلس التعاون الخليجي السابعة والعشرين أعمالها التي دارت على مدى يومي السبت والأحد 9 - 10 ديسمبر (كانون الأول) 2006 في مدينة الرياض، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية. وقد عبر المجلس عن حزنه العميق لرحيل المغفور له أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي كان له دور بارز في تأسيس مجلس التعاون وتعزيز مسيرته، كما رحب بخلفه الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي يجسد استمراراً لنهج البناء والعطاء لدولة الكويت وشعبها. وأطلق على هذه القمة (قمة الشيخ جابر) تكريماً للمغفور له الشيخ جابر.

النووية، وقصر استغلال التقنية النووية على الأغراض السلمية وبموجب الأطر الدولية، ودعا إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الشأن العراقي أعرب المجلس عن تأثره لتدهور الأوضاع في العراق واستمرار معاناة شعبه، وأكد على احترام سيادة وحدة العراق، ودعا جميع الأطراف إلى المصالحة الوطنية، مستنكرا كافة الأعمال الإجرامية الطائفية التي ترتكب بحق الأبرياء. وفي الشأن الفلسطيني أدان المجلس الاعتداءات الوحشية المتكررة على الشعب الفلسطيني، ودعا المجتمع الدولي لتفعيل عملية السلام وفق القرارات الدولية، والأطراف الفلسطينية إلى توحيد الصف، مؤكداً أن إحلال السلام في الشرق الأوسط رهن بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإعادة الجولان ومزارع شبعا المحتلتين. وفي الوقت الذي أكد فيه على دعمه للبنان سياسيا واقتصاديا، أدان المجلس عودة مسلسل الاغتيالات إلى الساحة السياسية اللبنانية والتي من شأنها تعميق الخلافات السياسية، داعيا كافة الأطراف إلى تغليب الحكمة ولغة الحوار للوصول إلى الاستقرار والوحدة الوطنية. وعبر المجلس عن إدانته للأعمال الإرهابية في إقليم دارفور في السودان وللصراع الدائر في الصومال داعياً الفصائل المتنازعة إلى تغليب المصلحة الوطنية.

وتلبية للدعوة الكريمة من السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، تقرر عقد الدورة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي، في سلطنة عمان، في ديسمبر (كانون الاول) 2007.

مخلفات السفن كي يتسنى إعلان منطقة الخليج منطقة بحرية خاصة تمهيدا لانضمام بقية دول المجلس لاتفاقية "ماربول" لحماية البيئة. وفي مجال الرعاية الصحية وافق المجلس على توحيد سعر الأدوية للقطاع الخاص في دول المجلس. وفي مجال التعليم اعتمد المجلس الميزانيات اللازمة لتنفيذ بعض البرامج التعليمية في جامعات دوله.

وفي مجال الشؤون القانونية اعتمد المجلس الأعلى الآلية المقترحة للاجتماعات الدورية لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة، تحت مظلة مجلس التعاون، ووثيقة المنامة للنظام الموحد للإجراءات المدنية، ووثيقة أبو ظبي للنظام الموحد لمكافحة الاتجار بالبشر. كما تم تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام الموحد للتسجيل العقاري العيني. أما في المجال العسكري فقد صادق المجلس على الدراسة الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة وعلى القرارات المتعلقة بسير التعاون العسكري. وفيما يتعلق بالتعاون الأمني أكد المجلس على موقفه الثابت من آفة الإرهاب وعلى أهمية التصدي لها وبارك تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد السياسي كرر المجلس دعمه لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة سيادتها على الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) معبرا عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم في هذا الاتجاه، داعيا إيران لاحترام الشرعية الدولية والتجاوب مع المساعي السلمية والدولية لحل هذه القضية. وأكد المجلس مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية تماما من الأسلحة

وزيادة حركة التبادل التجاري بين دوله، كما اعتمد الدليل الموحد للرقابة على الأغذية المستوردة إلى دول المجلس. ووجه المجلس الأعلى اللجان المعنية بسرعة استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية العام المقبل، وبتكثيف الجهود لاستكمال إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس، واعتمد قانون العلامات التجارية بصفته قانونا إلزاميا، ووجه باستخدام البطاقة الذكية لأغراض التنقل بين دول المجلس، كما وجه بمتابعة دراسة مشروع الربط المائي والسكك الحديدية بين الدول الأعضاء والإسراع برفع التوصيات بشأنهما. وأكد على المواطنة الاقتصادية وضرورة استفادة المواطنين من الاتفاقية الاقتصادية بحيث يعاملون معاملة المواطنين في جميع دول المجلس.

وفيما يتعلق **بالعلاقات الاقتصادية** مع الدول والمجموعات الدولية، عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه للتقدم الحاصل في المفاوضات بخصوص إقامة منطقة تجارية حرة بين دوله من ناحية وبين عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية من ناحية أخرى، واطلع على نتائج مؤتمر المانحين الذي عقد برعايته بهدف دعم احتياجات الجمهورية اليمنية وتعزيز الشراكة معها.

وفي مجال **الإنسان والبيئة** ثمن المجلس الجهود المبذولة في تطبيق النظام الموحد الخاص بتوفير الحماية التأمينية لمواطني المجلس العاملين في أي من الدول الأعضاء الأخرى وانطلاقا من الحرص على حماية البيئة البحرية من التلوث أكد المجلس على ضرورة الإسراع في استكمال إنشاء مرافق استقبال

المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار (WAIPA)، الذي عقد في شرم الشيخ خلال الفترة 17-18 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006.

من المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال المؤتمر الإقليمي الثاني للرابطة العالمية لوكالات ترويج

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع (ميجا) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالإعلان عن إطلاق النسخة العربية

نموذج 2: تكوين هيئة لتشجيع الاستثمار

يستعرض هذا النموذج المكونات الرئيسية لإنشاء هيئة مستقلة مختصة بتشجيع الاستثمار، أو إعادة هيكلة هيئة قائمة، وتحديد أهدافها وهيكلها التنظيمي ومهمتها الأساسية والكادر الوظيفي المناسب.

نموذج 3: وضع استراتيجية للترويج للاستثمار

يستعرض هذا النموذج كيفية وضع استراتيجية للترويج للاستثمار تستند إلى خصائص الموقع بعد تحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه.

نموذج 4: تكوين الشركات الفعالة

يستعرض هذا النموذج كيفية اختيار الشركاء وإدارة العلاقات معهم، وتقييم نجاح الشركات مقارنة بالأهداف الموضوعية.

نموذج 5: تعزيز الانطباع العام للقطر

يستعرض هذا النموذج كيفية رصد انطباعات المستثمرين عن القطر وتحديد نقاط القوة والضعف فيه وتنفيذ حملة لبناء الانطباع العام الايجابي.

نموذج 6: استهداف وتوليد الفرص الاستثمارية

يستعرض هذا النموذج الأدوات المستخدمة والمنهج الممكن اتباعه لوضع قواعد تتبع الفرص المحتملة لتوليد الاستثمار، وكيفية تنفيذ الحملات الخاصة باستهداف المستثمرين المحتملين.

نموذج 7: خدمة المستثمر

يستعرض هذا النموذج الوسائل والآليات المطلوب استخدامها وتطبيقها لخدمة المستثمر والخاصة بتنظيم الزيارات للمواقع وإعداد برنامج متكامل لرعاية المستثمر وتلبية احتياجاته.

وتتضمن الفئات التي يمكن لها الاستفادة من استخدام هذا المركز:

- العاملين الجدد في مجال الترويج.
- الكوادر الإدارية العليا والمتوسطة العاملة في الترويج.
- الكوادر العاملة في مجال التسويق وتكنولوجيا المعلومات.
- الدبلوماسيين الذين يمثلون أقطارهم أو ينسقون مع هيئات تشجيع الاستثمار في الخارج.
- مديري التسويق التنفيذيين في برامج الخصخصة.
- واضعي سياسات التنمية الاقتصادية.
- خبراء الترويج للاستثمار في الغرف التجارية والتجمعات المهنية.
- العاملين في المناطق الصناعية والمناطق الموجهة للتصدير.
- مزودو الخدمات الفنية.
- المستشارين المختصين باختيار الموقع الاستثماري الذين يتعامل معهم المستثمرون أو هيئات تشجيع الاستثمار.

وقد وفرت ميجا حزمة أدوات الترويج للاستثمار التي تمثل طليعة إصداراتها المطبوعة، على شبكة المعلومات الإلكترونية، والتي تتكون من 9 نماذج تستعرض، خطوة بخطوة، الوظائف الأساسية الخاصة بوضع وتنفيذ وجذب والاحتفاظ بالاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه النماذج هي:

نموذج 1: فهم الاستثمار الأجنبي المباشر

يستعرض هذا النموذج اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، والعوامل التي يتأثر بها، وكيفية اختيار الموقع الاستثماري من قبل المستثمرين، والفوائد المرجوة منه للقطر المضيف.

يقدم المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر الذي أنشأته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، التابعة لمجموعة البنك الدولي، خدمة إلكترونية مجانية متكاملة، تجمع بين عدة مصادر للمعرفة والمعلومات المتعلقة بالترويج للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد هدفت فكرة إطلاق المركز باللغة العربية، وهي اللغة الثالثة بعد اللغتين الروسية والصربية، عدا عن الإنجليزية اللغة الأصلية للمركز، إلى تعزيز قدرات الأطراف العاملة في مجال الترويج للاستثمار، وإطلاعهم على أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستبقائه في القطر المضيف. وتحقيقاً لهذا الغرض تم اختيار عدة مصادر تتضمن آليات لمعالجة التحديات وطرح للحلول الممكنة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها هيئات تشجيع الاستثمار في سعيها لاستهداف وتوليد الاستثمار الأجنبي المباشر وخدمة المستثمرين القائمين.

يتناول المركز الإلكتروني أساليب المعالجة العملية التي يمكن تطبيقها على الأنشطة اليومية لهيئات تشجيع الاستثمار، وسعيها ضمن السياق الأوسع للمناخ التنافسي المتصاعد، إلى اجتذاب حصة متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعد زائر المركز مصادر مرجعية مفيدة تجيب عن تساؤلاته الملحة حول كافة الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومصادر بحثية مختلفة لتحديد وتتبع المستثمرين المحتملين، إضافة إلى مجموعة من الأدوات التي توضح كيفية وضع استراتيجية فعالة للترويج للاستثمار، وعدد من الدراسات لنماذج حالات مرجعية للاسترشاد بها في هيكلة نظم العمليات. كما يمكن للمستخدم الإطلاع على أمثلة لأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها عند وضع خطط العمل، ناهيك عن الاستفادة منها كوسيط للتعليم الإلكتروني بهدف تطوير قدرات العاملين ومهاراتهم المهنية.

نموذج 8: متابعة الأنشطة وتقييم النتائج

يقدم هذا النموذج إرشادات عملية حول أدوات الإدارة المستخدمة لإيضاح مدى أهمية نشاط الترويج بالنسبة للحكومات والبحث عن وسائل للتمويل والدعم المالي.

نموذج 9: الترويج الإلكتروني

يقدم هذا النموذج إرشادات حول كيفية إدخال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في أنشطة التسويق وفي أنشطة استهداف المستثمر وخدمة العملاء وإدارة العلاقات معهم.

يتم الاشتراك في المركز الإلكتروني من خلال إدخال البريد الإلكتروني وكلمة السر الخاصة بالمستخدم، ومن ثم يصبح بالإمكان زيارة الموقع واستخدام كافة مزاياه ومكوناته، بدءاً من الصفحة الرئيسية وصولاً إلى الخيارات المتاحة، من خلال لوحة البحث وأيقونات المحتوى ومحركات البحث. كما يمكن

استطلاع والبحث في محتوى قواعد المعلومات الإلكترونية وفق القطاع أو الشركة وذلك من خلال الموارد المتاحة للبوابات المتخصصة، وفي قواعد بيانات الشركات وغرف التجارة ومصادر الأخبار والمعلومات الخاصة بالأسواق. كما يمكن الاستفادة من مصادر معلومات المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين منهج تخطيط وتنفيذ الأنشطة الترويجية التي تعزز وضع قطر وهيئة تشجيع الاستثمار في أوساط المستثمرين المحتملين والقائمين، من خلال:

- تعميق الفهم حول كيفية إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في صميم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية الخاصة بالقطر.
- تطوير أساليب إدارة الحملات الترويجية التي تجذب نخبة متميزة من المستثمرين للقطر في قطاعات الأولوية.

● تعلم أفضل الوسائل لقياس العوامل الرئيسية التي تؤثر في البيئة الاستثمارية للقطر وتحدد جاذبيته.

● تحسين وسائل القياس والتقييم في تنفيذ الأنشطة الترويجية والتعرف على المنافسين.

● اكتساب المعرفة بهدف تعزيز جهود الدعوة لإصلاح السياسات وتبسيط الإجراءات التي تشكل عوائق أمام المستثمرين واستطلاع وسائل تنوع مصادر التمويل لدعم أنشطة هيئة تشجيع الاستثمار.

● رفع مهارات التعامل مع المستثمر ورعايته والاحتفاظ باستثماره في القطر.

وللمزيد من المعلومات حول المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن زيارة المركز على الموقع الشبكي www.fdipromotion.com

صدر حديثاً

ملاحح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2005 وفق تقرير الاستثمار الدولي للانكتاد 2006

إلى الدول العربية خلال عام 2005 نحو 38 مليار دولار مقابل 22 مليار دولار عام 2004، بزيادة نسبتها 75% شكلت ما نسبته 4,1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات منذ العام 1995، وشكلت هذه التدفقات ما نسبته 11,3% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية وهي كذلك أعلى نسبة تصل إليها منذ العام 1995.

ارتفاع التدفقات في (18) دولة عربية ... ويعزى ذلك إلى الزيادة الملحوظة التي

المتحولة حوالي 40 مليار دولار بنسبة 4,3% في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 38 مليار دولار أو ما نسبته 4,1% من الإجمالي.

تطور ملحوظ في التدفقات الواردة إلى الدول العربية...

شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في عام 2005 تطوراً ملحوظاً وفقاً للتقرير.

فحسب البيانات التفصيلية، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

الاتجاهات الدولية للاستثمار...

أشار تقرير الاستثمار الدولي 2006 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2005 بلغ 916 مليار دولار مرتفعاً من 711 مليار دولار في عام 2004 أي بزيادة نسبتها 29%، وبحسب البيانات الواردة في التقرير بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 542 مليار دولار بنسبة 59,2% من الإجمالي وحصة الدول النامية حوالي 334 مليار دولار بنسبة 36,5% ودول الاقتصادات



تراجع التدفقات في دولة عربية واحدة...
وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تراجعاً في دولة عربية واحدة إذ انخفضت في جيبوتي من 39 مليون دولار إلى 23 مليون دولار ولم تتلق فلسطين أية تدفقات واردة، في حين تحولت التدفقات الموجبة في اليمن إلى تدفقات سالبة خلال الفترة.

دولار وسلطنة عمان من 200 مليون دولار إلى 715 مليون دولار، وبلغت الاستثمارات الواردة عام 2005 إلى قطر حوالي 1,5 مليار دولار وإلى سوريا نحو 500 مليون دولار، وإلى الجزائر حوالي 1,1 مليار دولار، وإلى البحرين نحو مليار دولار وإلى تونس حوالي 782 مليون دولار وأقل من ذلك إلى الكويت وليبيا وموريتانيا والصومال.

شهدتها التدفقات في 18 دولة عربية هي الإمارات من 8,4 مليار دولار عام 2004 إلى 12 مليار دولار عام 2005 ومصر من 2,2 مليار دولار إلى 5,4 مليار دولار والسعودية من 1,9 مليار دولار إلى 4,6 مليار دولار والمغرب من مليار دولار إلى 2,9 مليار دولار والأردن من 651 مليون دولار إلى 1,5 مليار دولار والسودان من 1,5 مليار دولار إلى 2,3 مليار دولار ولبنان من 1,9 مليار دولار إلى 2,6 مليار

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (1995-2005) مليون دولار

الدولة / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
الإمارات	399	301	232	258	985-	515-	1,184	1,307	4,256	8,359	12,000	26,796
مصر	598	636	887	1,076	1,065	1,235	510	647	237	2,157	5,376	14,424
المغرب	335	357	1,188	417	850	215	2,825	481	2,429	1,070	2,933	13,100
السعودية	1,877-	1,129-	3,044	4,289	780-	1,884-	20	453	778	1,942	4,628	9,484
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	2,860	1,899	2,573	8,851
السودان	-	-	98	371	371	392	574	713	1,349	1,511	2,305	7,684
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1,196	1,065	634	882	1,081	6,859
البحرين	431	2,048	329	180	454	364	81	217	517	865	1,049	6,535
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	639	782	6,221
قطر	94	339	418	347	113	252	296	624	625	1,199	1,469	5,776
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	64	436	651	1,532	4,428
سوريا	100	89	80	82	263	270	110	1,030	180	275	500	2,979
سلطنة عمان	29	60	65	101	39	16	83	26	489	200	715	1,823
موريتانيا	7	4	1	-	1	40	92	118	214	5	115	597
الكويت	7	347	20	59	72	16	147-	7	67-	24	250	588
فلسطين	-	4	7	218	189	62	20	5-	-	3-	-	492
العراق	2	1	1	7	7-	3-	6-	2-	-	90	300	383
جيبوتي	3	3	2	3	4	3	3	4	14	39	23	101
الصومال	1	1	1	-	1-	-	-	-	1-	21	24	46
ليبيا	107-	136-	82-	128-	128-	142-	101-	145	142	364-	261	640-
اليمن	218-	60-	139-	219-	308-	6	136	102	6	144	266-	816-
إجمالي الدول العربية	255	3,582	7,288	8,740	2,495	2,629	7,711	8,074	15,682	21,605	37,650	115,711
الدول النامية	113,300	152,700	193,224	194,055	231,880	252,459	219,721	155,528	175,138	275,032	334,285	2,297,322
العالم	331,100	386,100	481,911	690,905	1,086,750	1,387,953	817,574	716,128	557,869	710,755	916,277	8,083,322

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار الدولي 2006

حصّة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (1995 – 2005) مليون دولار

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان / السنة
8,083,322	916,277	710,755	557,869	716,128	817,574	1,387,953	1,086,750	690,905	481,911	386,100	331,100	العالم
5,518,195	542,312	396,145	358,539	547,778	571,483	1,107,987	828,352	472,545	269,654	219,900	203,500	الدول المتقدمة
2,297,322	334,285	275,032	175,138	155,528	219,721	252,459	231,880	194,055	193,224	152,700	113,300	الدول النامية
267,804	39,679	39,577	24,192	12,821	26,371	27,508	26,518	24,305	19,033	13,500	14,300	دول الاقتصادات المتحوّلة
115,711	37,650	21,605	15,682	8,074	7,711	2,629	2,495	8,740	7,288	3,582	255	مجموع الدول العربية
%5.04	%11.26	%7.86	%8.95	%5.19	%3.51	%1.04	%1.08	%4.50	%3.77	%2.35	%0.23	نسبة الدول العربية للدول النامية
%1.43	%4.11	%3.04	%2.81	%1.13	%0.94	%0.19	%0.23	%1.27	%1.51	%0.93	%0.08	نسبة الدول العربية للعالم
5,517,609	716,302	380,598	296,988	369,789	593,960	1,143,816	766,044	531,648	304,848	227,023	186,593	عمليات الاندماج والتملك
%0.341	%0.520	%0.251	%1.925	%0.165	%0.543	%0.152	%0.154	%0.088	%0.297	%0.107	%0.024	حصّة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كباقي
18,816	3,722	957	5,718	611	3,225	1,744	1,181	466	904	244	44	حصّة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كمشتر
%0.713	%3.328	%0.337	%0.667	%0.813	%0.125	%0.166	%0.185	%0.075	%0.615	%0.529	%0.905	حصّة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كمشتر
39,324	23,838	1,282	1,981	3,005	740	1,900	1,417	397	1,874	1,201	1,689	حصّة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كمشتر

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، تقرير الاستثمار الدولي 2006

إجمالي عمليات الاندماج والتملك عالمياً خلال الفترة 1995-2005 نحو 5,5 تريليون دولار بلغت حصّة الدول العربية منها كباقي وكمشتر نحو 1,0%.

الشركات متعددة الجنسية في الدول العربية ...

وفق قاعدة البيانات التي ترصدها انكساد للتوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسية بلغ عدد هذه الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية 490 شركة من أصل 77 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 4882 شركة شقيقة وفرعية من أصل 773 ألف شركة

بنسبة 12,4% ثم المغرب بنحو 13,1 مليار دولار بنسبة 11,8% ثم السعودية بنحو 9,5 مليار دولار بنسبة 8,2% ولبنان بنحو 2,6 مليار دولار بنسبة 2,2% والسودان بنحو 2,3 مليار دولار بنسبة 2,0% وبنسب اقل في باقي الدول العربية.

عمليات الاندماج والتملك ...

بلغ حجم عمليات الاندماج والتملك عالمياً خلال عام 2005 نحو 716 مليار دولار، كان نصيب الدول العربية منها كباقي نحو 3,7 مليار دولار، في حين بلغ نصيب الدول العربية منها كمشتر نحو 23,8 مليار دولار. وقد بلغ

التدفقات التراكمية للفترة 1995-2005...

سجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة 1995 - 2005 ما قيمته 115,7 مليار دولار بنسبة تبلغ حوالي 5,03% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية وبنسبة 1,43% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 11,5 مليار دولار. واستحوذت الإمارات على تدفقات تراكمية خلال هذه الفترة بلغت نحو 26,8 مليار دولار بنسبة 23% من التدفقات التراكمية تليها مصر بنحو 14,4 مليار دولار



تطور التدفقات التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية مليون دولار

الدولة / السنة	1990	2000	2005
مصر	11,043	18,254	28,882
الإمارات	751	1,061	28,168
السعودية	21,894	17,577	26,066
المغرب	2,508	8,722	22,818
تونس	7,615	11,545	16,924
لبنان	53	4,988	15,107
سوريا	374	1,699	8,439
البحرين	552	5,906	8,276
الجزائر	1,521	3,497	8,272
السودان	55	1,398	7,850
قطر	63	1,912	6,124
الأردن	615	2,284	5,116
سلطنة عمان	1,706	2,506	4,025
اليمن	180	1,336	983
فلسطين	..	932	944
الكويت	37	608	708
موريتانيا	59	140	684
ليبيا	678	472	533
العراق	357
جيبوتي	13	40	108
الصومال	..	4	48
إجمالي الدول العربية	13,521	39,267	84,498
الدول المتقدمة	1,418,867	3,976,233	7,117,110
الدول النامية	370,314	1,756,452	2,756,992
دول الاقتصادات المتحوّلة	121	70,308	255,713
العالم	1,789,303	5,802,991	10,129,739

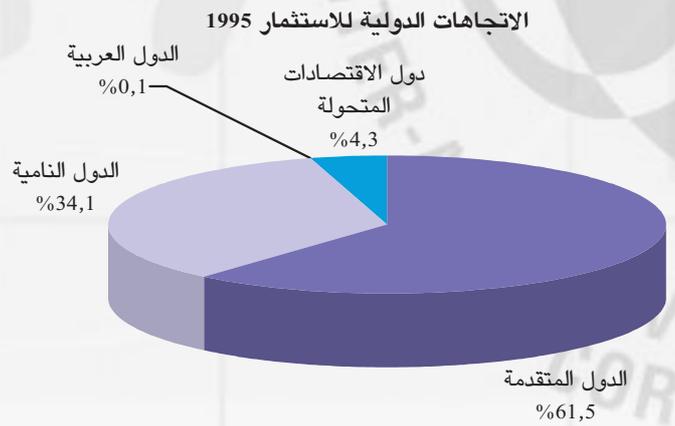
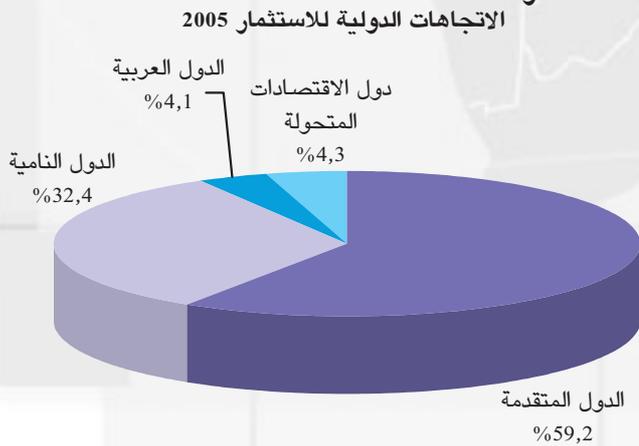
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2006

شقيقة وفرعية على مستوى العالم يتركز منها في تونس 142 شركة رئيسية و2703 شركة شقيقة وفرعية وفي الإمارات 51 شركة رئيسية و913 شقيقة وفرعية وفي السعودية 74 شركة رئيسية و166 شركة شقيقة وفرعية وفي سلطنة عمان 92 شركة رئيسية و49 شركة شقيقة وفرعية وفي المغرب 3 شركات رئيسية و366 شركة شقيقة وفرعية وفي البحرين 13 شركة رئيسية و87 شركة شقيقة وفرعية وفي الأردن 16 شركة رئيسية و33 شركة شقيقة وفرعية.

الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية

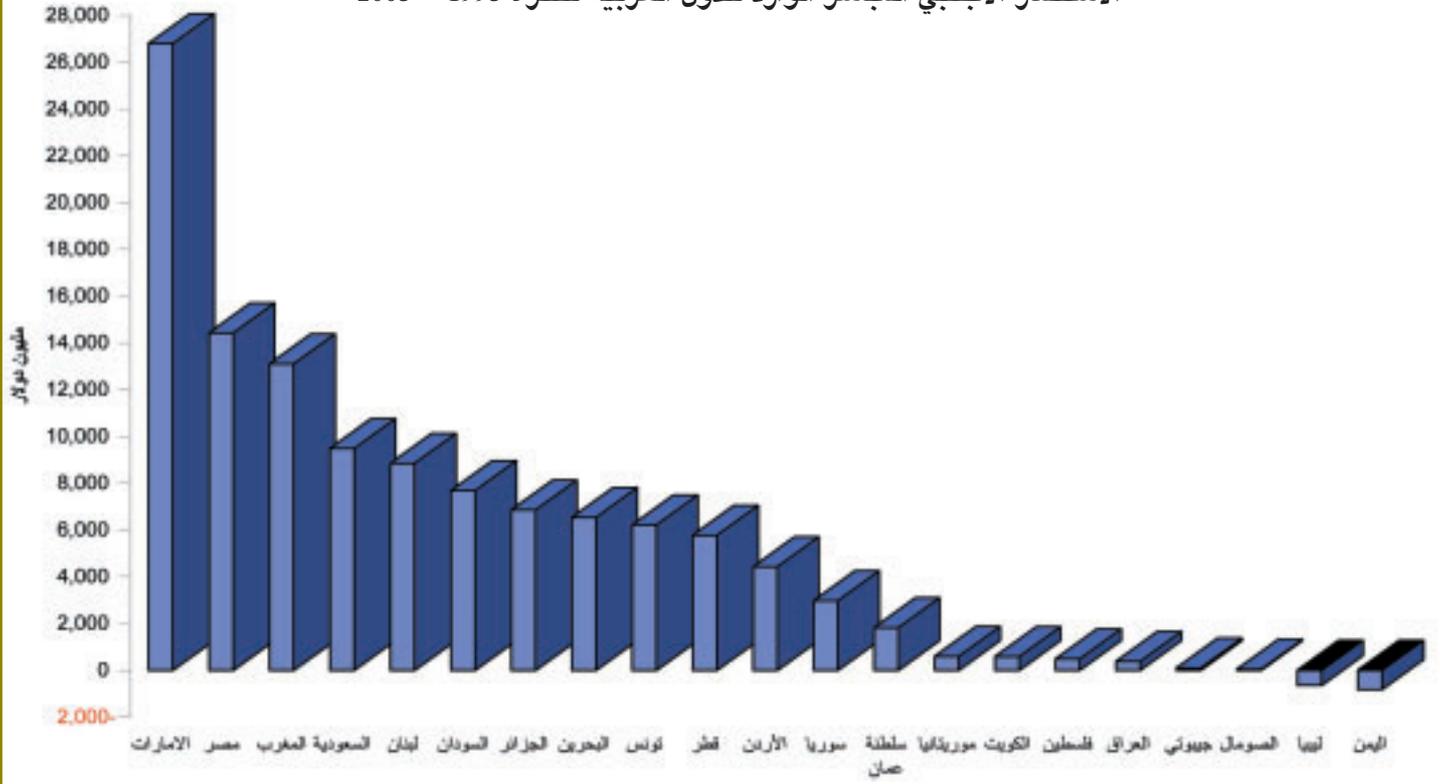
أشار التقرير كذلك إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية في عام 2005 إلى نحو 15,2 مليار دولار، مقارنة مع 6,5 مليار في عام 2004. وشكلت أربع دول خليجية ما نسبته نحو 90% من إجمالي الاستثمارات الصادرة جاء في مقدمتها الإمارات باستثمارات بلغت 6,6 مليار دولار تليها الكويت بنحو 4,7 مليار دولار ثم السعودية بنحو 1,2 مليار دولار والبحرين بنحو 1,1 مليار دولار.

تطور الاتجاهات الدولية للاستثمار

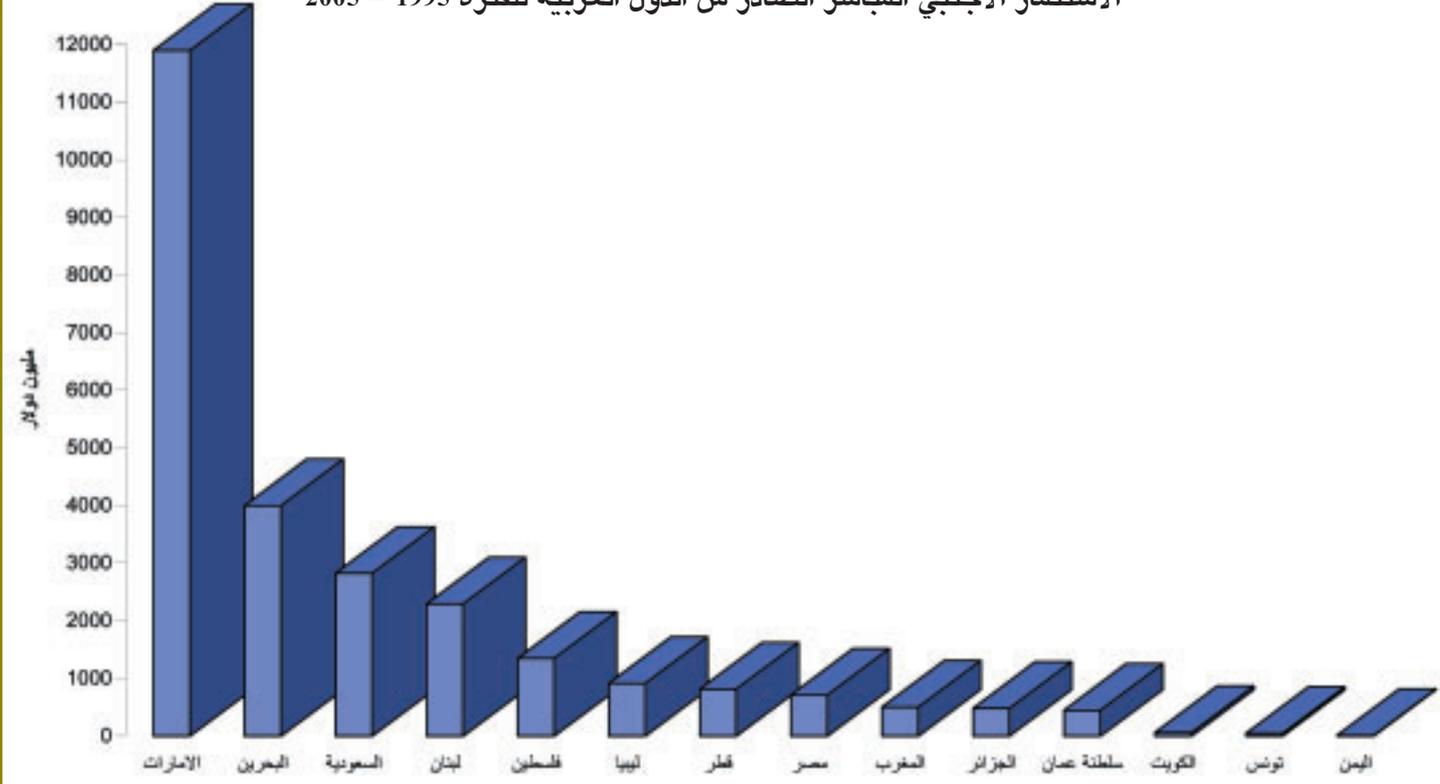




الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية للفترة 1995 – 2005



الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة 1995 – 2005





نبذة عن خلفية إصدار تقارير الاستثمار العالمي

World Investment Reports

- بدأ أول صدور لتقرير الاستثمار الدولي عام 1991 من قبل مركز الشركات متعددة الجنسية التابع لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي (UNCTC) لرصد عمليات الشركات متعددة الجنسية في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والدور المتعاظم الذي بدأ يأخذه هذا الاستثمار متوقفا على مساهمة التجارة في دعم الإنتاج الدولي وتحفيز النمو العالمي.
- تولت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "انكتاد" إصدار التقرير منذ عام 1993 بعد أن حل مركز الشركات متعددة الجنسية وحولت مهامه إلى الانكتاد. ومنذ ذلك الحين عملت الانكتاد على تطوير التقرير باستمرار مما جعله يأخذ طابعا ذا أهمية متزايدة وأصبح مرجعا أساسيا في متابعة حجم واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ورصد الاتجاهات الجديدة والتطورات التشريعية والقانونية الخاصة بالاستثمار وأبعادها المختلفة وأثر ذلك على السياسات المتعلقة بالاستثمار والتنمية والروابط الأمامية والخلفية والتنافسية والعمالة والبيئة. وقد تضاعف حجم التقرير بزيادة المواضيع المتداخلة مع الاستثمار الأجنبي المباشر إذ ارتفع من حوالي 100 صفحة عام 1991 إلى ما بين 400 - 500 صفحة لاحقا.
- حافظ التقرير على الإطار العام الذي بدأ به منذ عام 1991، إلا أنه يشهد مع كل إصدار تطورا مستمرا في العرض والمحتوى. ويشتمل على قسمين:
 - القسم الأول يتضمن رصد التطورات العالمية والإقليمية ومتابعة أنشطة الشركات متعددة الجنسية ومؤشر عبور الجنسية (التغلغل) في الاقتصاد العالمي والتطورات التشريعية الموائمة للاستثمار.
- القسم الثاني يتناول معالجة تفصيلية للمحور الرئيسي الذي يتم اختياره كل عام والاستنتاجات والتوصيات والسياسات .
- الملحق: يشتمل على مجموعة تفصيلية من الجداول الإحصائية حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقسيمه الجغرافي والقطاعي وعمليات الاندماج والتملك كبرائع وكمشتر وعلى ملخص للمنهج المستخدم ومصادر المعلومات القطرية والدولية والمراجع الأخرى .
- استبيان: يحتوي التقرير كذلك على نموذج استبيان لرصد آراء مستخدمي التقرير لغرض التطوير المستمر.
- يحرص التقرير في كل إصدار على اختيار محور رئيسي يرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد عولجت المحاور التالية بالتسلسل منذ عام 1991 إلى 2006:
 - دور الشركات متعددة الجنسية كقاطرة للنمو.
 - دور الشركات متعددة الجنسية في تكامل الإنتاج العالمي.
 - الشركات متعددة الجنسية والعمالة ومكان العمل.
 - الشركات متعددة الجنسية والتنافسية.
 - الاستثمار والتجارة وترتيبات السياسات الدولية.
 - الشركات متعددة الجنسية وتركيبية الأسواق والسياسة التنافسية.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر " الاتجاهات والمكونات.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية.
 - دور عمليات الاندماج والتملك في دعم التنمية.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق الروابط.
 - الشركات متعددة الجنسية وتنافسية الصادرات.
 - نظرات حول سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر القطرية والدولية الموائمة .
 - الاستثمار الأجنبي المباشر والتحول إلى الاستثمار في قطاع الخدمات.
- الشركات متعددة الجنسية وتمويل البحث والتطوير.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية وآثاره على التنمية 2006.
- يعرف تقرير الاستثمار الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:
 - الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار، ويشمل الاستثمار الأولي وأي استثمار لاحق يترتب عليه. أما مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فتشمل: ملكية الأسهم وإعادة استثمار الأرباح والقروض الداخلية بين الشركات الفرعية. وهذا التعريف يستند إلى التعريف الواردة في منهجية كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الاوسيد) وصندوق النقد الدولي. وتعرف الشركات متعددة الجنسية بأنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تشمل الشركة الأم وفروعها الأجنبية وتكون الشركة الأم مالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج والفرع الأجنبي هو المؤسسة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك فيها الشركة في الوطن الأم حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة.
 - ويشير التقرير إلى وجود استثمار أجنبي مباشر لا يبني على ملكية رأس المال ولكن يحافظ على دور فعال للمستثمر في الإدارة وعمليات الإنتاج والتسويق. ويتم ذلك من خلال عقود الإدارة والعقود من الباطن والتراخيص والامتياز والمشاركة في الإنتاج والدخول في الشراكات

لتقدير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لبعض الدول.

● **البيانات التي تتوافر لانكتاد حول الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تقوم انكتاد بمراجعة سنوية دقيقة للبيانات حسبما يستجد من معلومات.

تتوافر لدى انكتاد سلسلة زمنية من 1980-2005 لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تختلف في الشمولية والدقة وفق المصدر.

● **دأبت انكتاد على إطلاق التقرير من خلال تنظيم عقد مؤتمرات صحفية في مقر منظمة انكتاد في جنيف وفي عدد من العواصم العالمية في أوقات متزامنة وبالتعاون مع أطراف قطرية أو إقليمية أو دولية في هذه الدول للقيام بهذه المهمة تأكيداً على أهمية محتوى التقرير لدى كل من صانعي القرار ورجال الأعمال والباحثين.**

– مصادر قطرية تشمل البنوك المركزية والمؤسسات الوطنية المعنية بالإحصاءات والتي ترد إلى انكتاد مباشرة ويستفاد منها في مراجعة ومقارنة واستكمال البيانات الأخرى.

– **مصادر ثانوية:** تلجأ انكتاد إلى استخدام مصادر ثانوية عامة من غير المذكورة أعلاه في حال عدم توافر البيانات من المصادر السابقة.

– **مصادر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الائوسيد):** تستخدم بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول (الائوسيد) لمعرفة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول النامية التي تتلقى هذه الاستثمارات إن لم تتوافر بيانات من الأخيرة.

– **تقدير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعتمد انكتاد أسلوب تقدير المعدل السنوي إن توافرت أرقام فصلية.

– **استخدام معلومات عمليات الاندماج والتملك:** تستفيد انكتاد من هذه المعلومات

الاستراتيجية والفنية التي تزداد أهميتها في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والشبكات القائمة على المعرفة. ولا تتوافر بيانات عن قيمة هذه الاستثمارات من جداول موازين المدفوعات بل تقدر من خلال الرسوم والعمولات والدفوعات التي يحددها استخدام الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية المسجلة والتصميمات الصناعية وغيرها.

● **مصادر البيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر التي يعتمد عليها التقرير:**

– مصادر دولية تشمل أساساً قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي التي ينظم عبرها تدفق البيانات دورياً من قبل الدول الأعضاء ويستخدمها الصندوق لغرض إعداد التقرير السنوي لبيانات موازين المدفوعات وكذلك التقرير السنوي للإحصاءات المالية الدولية.

اتجاهات

تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

● **مصر:**

بلغ حجم صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى مصر نحو 6,1 مليار دولار في نهاية العام المالي 2005-2006، وذلك حسب أحدث إحصائية للبنك المركزي المصري ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مصر في نهاية عام 2006 نحو 8 مليار دولار.

● **الأردن:**

أعلنت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية إنها منحت حوافز لاستثمارات جديدة أو توسعة لاستثمارات قائمة بلغت رؤوس أموالها ما يقارب 175 مليون دولار ليرتفع صافي حجم المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى ما يقارب 2,5 مليار دولار منذ بداية العام.

تواصل نشرة ضمان الاستثمار متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لحسن التخطيط الاستراتيجي على مستوى القطر ومستوى المؤسسة. في هذا الإطار ندرج تلك المستجدات التي أمكن رصدها خلال الربع الأخير من العام.

● **المغرب:**

أفادت وزارة الشؤون الاقتصادية أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب بلغت نحو 2,24 مليار دولار أمريكي خلال التسعة شهور الأولى من العام، ولا تشمل هذه الأرقام عمليات الخصخصة.

تدفقات استثمارية للدول العربية...

رصد خلال الربع الأخير من العام عن عدد من الهيئات والوزارات العربية المعنية بالاستثمار بيانات حول المشاريع التي تم الترخيص لها في إطار قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كالآتي:

اتفاق مع شركة كندية بهدف تملك أسهم الشركة الكندية بكلفة إجمالية تفوق المليار دولار بعد الحصول على موافقة حاملي أسهم الشركة على الصفقة.

وقامت عدة شركات سعودية بالاستثمار في خارج الوطن العربي، حيث قام أحد البنوك السعودية بالاستحواذ على ما نسبته 68% من أحد البنوك الباكستانية وبلغت قيمة الصفقة نحو 100 مليون دولار يتم تنفيذها بعد الحصول على الموافقات الرسمية في كلا البلدين، وأعلنت شركة سعودية عن إقامة تحالف مع شركة ماليزية تختص بالاتصالات لتأسيس شركة اتصالات جديدة في ماليزيا يبلغ رأسمالها نحو 5 مليون دولار.

كما أعلن عن تملك أحد البنوك الذي يتخذ من البحرين مقراً له شركة كهرباء إيرلندية في صفقة بلغت قيمتها 4,2 مليارات دولار، كما أعلنت شركة بحرينية استثمارية عن إطلاقها لمشروع مدينة الطاقة في الهند بتكلفة استثمارية ستصل إلى 2 مليار دولار والتخطيط لإنشاء مشاريع مماثلة في عدد من الدول الآسيوية الأخرى.

وأعلنت إحدى المجموعات المصرية المتخصصة في قطاع الاتصالات عن استكمال تملكها لشركة ايطالية للاتصالات بالكامل بعد قيام أحد المساهمين في الشركة الإيطالية ببيع حصته إلى الشركة المصرية مقابل نحو 3 مليار دولار.

تنامي الاستثمارات العربية البيئية...

رصدت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام عدد من التصريحات لمصادر حكومية عن تنامي الاستثمارات العربية في دولها، وفي هذا الإطار أعلن أن الاستثمارات الكويتية في السودان قد تجاوزت المليار دولار تشمل استثمارات في عدة قطاعات بالسودان من أهمها قطاع الاتصالات وقطاع النقل وقطاع الثروة الحيوانية، كما أعلن أن حجم الاستثمارات الكويتية في سوريا حتى منتصف العام قد بلغ نحو 1,3 مليار دولار وتتنوع هذه الاستثمارات في عدة قطاعات لشركات قائمة ولشركات أخرى تحت التأسيس منها على الأخص في القطاع المصرفي والقطاع السياحي والعقاري.

وأعلن في مصر، عن أن ليبيا ستقوم بضخ

بأسعار مخفضة. وفي قطر أقرت الحكومة قانون الاتصالات الذي يشمل في احد قراراته إنهاء احتكار شركة "كيوتل" لقطاع الاتصالات وفتح الباب أمام المنافسة في هذا القطاع، أما في سورية فقد أعلن عن إصدار تراخيص لـ12 شركة تأمين خاصة برأسمال يصل إلى نحو 240 مليون دولار، منها 3 شركات تعمل بنظام التأمين التكافلي الإسلامي. كما تم في الجزائر وفي خطوة تكرر فتح سوق التأمين أمام الشركات الأجنبية منح شركة فرنسية الترخيص لفتح فرع لها لمزاولة الأنشطة التأمينية.

ومن ناحية أخرى أكدت ليبيا عدم إطلاق شبكة تالته للهاتف المحمول والاستعاضة عن ذلك بتوسيع وتنشيط إحدى الشركات القائمة، في حين أعلن في الجزائر عن استبعاد تخصيص شركة سوناطراك بشكل نهائي.

استثمارات عربية خارج الوطن العربي

واصلت الشركات العربية سعيها للانتشار خارج الدول العربية وذلك من خلال تملكها لشركات أجنبية قائمة في بلادها أو الدخول في مشاريع مشتركة أو إقامة مشاريع جديدة وفي هذا الإطار قامت عدة شركات عربية بعقد عدد من الصفقات خارج أقطارها إذا قامت شركة كويتية تختص بتوفير خدمات النقل والإمداد، بشراء شركة روسية تختص بخدمات الشحن في صفقة بلغت قيمتها 4,5 مليون دولار، كما أعلنت شركة كويتية تختص بالاستكشاف البترولية الخارجية أن لديها 3 مشاريع في ماليزيا اثنان منهما في مرحلة الاستكشاف في حين يدخل الثالث مرحلة الإنتاج وأعلنت عن تملكها لخصص متفاوتة في عدد من المشاريع الاستكشافية في كل من الفلبين وأستراليا والصين. كما قامت شركة تتخذ من الكويت مقراً لها ومتخصصة بنقل الحاويات بتأسيس شركة تعمل في نفس المجال في سنغافورة وعلى صعيد الشركات الإماراتية فقد أعلن عن قيام إحدى الشركات المختصة بالمنتجات النفطية بالاتفاق مع شركة باكستانية لإقامة مصفاة في باكستان بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 5,4 مليار دولار ستمتلك الشركة الإماراتية ما نسبته 75% منها، وأعلن عن قيام شركة تختص بالطاقة بشراء شركة كهرباء هولندية بصفقة بلغت قيمتها نحو 700 مليون دولار، وأعلنت شركة للغاز عن توقيع

• تونس:

أشارت احداث الإحصائيات الصادرة عن وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي إلى أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس منذ بداية العام ولغاية أوائل ديسمبر بلغت نحو 3032 مليون دولار توزعت على نحو 2949 مليون دولار استثمارات مباشرة ونحو 83 مليون دولار استثمارات في أسهم وأوراق مالية

مشاريع استثمارية أجنبية أخرى

تم رصد مجموعة من الاستثمارات الأجنبية أو الأجنبية - العربية المشتركة في عدد من القطاعات، منها استثمارات في قطاع المصارف ففي مصر قام مصرف ايطالي بشراء بنك الإسكندرية المملوك للحكومة المصرية بصفقة بلغت قيمتها نحو 1,6 مليار دولار أمريكي، وافتتح في مدينة العاشر من رمضان مصنع للنسيج باستثمارات ايطالية مصرية مشتركة وبكلفة وصلت إلى 80 مليون دولار بلغت منها مساهمة الجانب المصري 45%. وفي سورية قامت شركة فلبينية بتوقيع عقد امتياز مدته 10 سنوات لإدارة مرفأ طرطوس وستقوم الشركة باستثمار مبلغ يقارب 27 مليون دولار، وفي قطاع النفط ستقوم شركة أمريكية بتأسيس شركة تعمل كمركز إقليمي للشركة الأمريكية وبإجمالي موازنة سيصل إلى 51 مليون دولار، وفي قطاع الصناعات التحويلية رفعت شركة نرويجية تقديراتها لإنشاء مصنع للألمونيوم في قطر من 3 مليارات دولار إلى 4,5 مليار دولار وقد سبق الاتفاق بين شركة قطر للبترول الحكومية والشركة النرويجية على إنشاء المصنع وبحصة تعادل 49% من المشروع للجانب النرويجي الذي يهدف لإنتاج 570 ألف طن كمرحلة أولية.

فتح قطاعات جديدة للاستثمار

في ضوء الاتجاه العام لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار واصلت الدول العربية فتح قطاعات جديدة أمام استثمارات القطاع الخاص وتفعيل برامج الخصخصة، فأعلن في السعودية عن حصول إحدى الشركات الخاصة المتخصصة في الخدمات الجوية لرجال الأعمال، على ترخيص هيئة الطيران المدني السعودية لإطلاق أول شركة طيران داخلية

استثمارات جديدة في مصر بمقدار مليار دولار وعن تقديم الحكومة الليبية التسهيلات لمواطنيها للقيام بمشروعات استثمارية في مصر، كما أعلن عن توقعات بارتفاع الاستثمارات البحرينية إلى نحو 10 مليار جنيه مصري في الأعوام القادمة والتي بلغت في عام 2006 نحو 7 مليارات جنيه مصري مقارنة بـ 3,9 مليار عام 2005، وفي المغرب أعلن أن الاستثمارات السعودية تحتل المرتبة الأولى من الاستثمارات العربية الواردة إلى المغرب بنسبة تصل إلى 28% تليها الإمارات بنسبة 17% ثم الكويت بنسبة 20% وليبيا والبحرين والعراق وتونس بنسبة 4% لكل منهما والجزائر بنسبة 2%.

في قطاع الاتصالات أعلن خلال الربع الأخير من العام عن عدة صفقات كان منها قيام شركة كويتية بتوقيع اتفاق شراكة مع صندوق الاستثمار الفلسطيني لإطلاق الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات المشغل الثاني للهاتف المحمول في فلسطين وبموجب الاتفاق تمتلك الشركة الكويتية 40% مقابل 30% لصندوق الاستثمار الفلسطيني وسيتم طرح الـ 30% الأخرى للاكتتاب العام وقد فازت الشركة الكويتية بعطاء المشغل الثاني للهاتف المحمول مقابل 355 مليون دولار، كما قامت شركة كويتية بتوسيع شبكتها العاملة في السودان وضح استثمارات جديدة تصل إلى 185 مليون دولار وذلك بعد قيامها بشراء شركة اتصالات سودانية بمبلغ 1,3 مليار دولار وأعلنت شركة سورية قيامها بشراء حصة تعادل 10% بمبلغ 40 مليون دولار من شركة يمنية للاتصالات كما توقع أن تستثمر نحو 235 مليون دولار في العام القادم بنفس الشركة. وفازت شركة أردنية بعطاء تشغيل خدمة الاتصال اللاسلكي المتنقل في فلسطين وبلغت قيمة رخصة التشغيل 3,1 مليون دولار.

وفي قطاع الصناعة وفي ظل استمرار الطفرة العقارية والنهضة العمرانية لمشاريع التشييد والبناء وتنامي صناعة الاسمنت أعلنت شركة اسمنت سعودية عن إنشائها لمصنع اسمنت في الأردن بكلفة استثمارية تناهز 220 مليون دولار، كما باشرت إحدى الشركات السعودية الرائدة الإجراءات للحصول على تراخيص لإنشاء مصنع اسمنت في الأردن

سيقومان بتوفير 1200 فرصة عمل وتبلغ الكلفة الاستثمارية المتوقعة بحدود 400 مليون دولار، وعلى صعيد القطاعات الصناعية الأخرى أعلنت شركة سعودية عن إقامة مصنع سعودي - مصري مشترك للأسمدة بكلفة استثمارية تبلغ 22 مليون دولار تبلغ فيها حصة الجانبي السعودي 76% وأعلنت شركة كويتية عن قيامها ببناء مصنع لتدوير النفايات في الإمارات بكلفة استثمارية تصل إلى 150 مليون دولار كما أعلنت شركة كويتية أنها قامت بتخصيص مبلغ يقارب الـ 800 مليون دولار للبدء بإقامة مجمع لترسيبات الأملاح المعدنية في مصر. وفي دبي أعلنت إحدى الشركات الإماراتية عن إنهاؤها لجميع الإجراءات لتملك شركة سعودية تختص بإنتاج الزجاج.

وفي قطاع السياحة أعلنت شركة إماراتية عن قيامها باستثمار نحو 2 مليار دولار يتركز معظمها في المنتجعات السياحية في مصر، كما قامت شركة إماراتية بتوقيع عقد لإنشاء مدينة سياحية في منطقة الغردقة في مصر وسيتم بناء المشروع على خمس مراحل تستمر لمدة 10 سنوات ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات في هذا المشروع نحو 16 مليار دولار، وأعلن عن قيام شركة كويتية ببناء أكبر فندق في منطقة رأس سدر في سيناء بتكلفة تصل إلى أكثر من 100 مليون دولار، وتقوم شركة أردنية بانجاز منتجع على شواطئ البحر الأحمر بتكلفة استثمارية تتجاوز 2 مليار دولار وفي المغرب أعلن عن قيام بعدد من المشاريع السياحية ضمت مشروعاً لإحدى الشركات الكويتية بكلفة استثمارية تتجاوز 250 مليون دولار، ومشروع بوابة المغرب الذي ينفذه مصرف يتخذ من البحرين مقراً له ويتوقع أن تتجاوز استثمارات المشروع نحو 1,4 مليار دولار، وحصلت شركة مصرية على الموافقات اللازمة لإقامة مشروع مدينة سياحية بكلفة أولية تصل إلى 100 مليون دولار وأعلنت إحدى الشركات الإماراتية عن تنفيذها لمشروع إقامة مجمع على شواطئ البحر الميت في الأردن من خلال شركة مملوكة لها في الأردن بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 500 مليون دولار.

وفي قطاع النفط والغاز أعلن عن قيام مصرف بحريني بشراء حصة تعادل 40% من

شركة حفر ليبية مقابل 150 مليون دولار، وقررت شركة كويتية تعمل في مجال الاستثمار البترولي بضح استثمارات جديدة في مصر تتجاوز 40 مليون دولار وذلك من أجل الاستحواذ على شركات بترولية قائمة في مصر، وفي المغرب تم التوقيع على اتفاقية بين شركتين كويتية وإماراتية والحكومة المغربية من أجل إقامة رصيف للمحروقات في ميناء طنجة باستثمارات تصل إلى نحو 67 مليون دولار، كما أعلنت شركة كويتية وأخرى قطرية عزمهما تأسيس شركة سعودية برأسمال يقارب 17 مليون دولار وستتركز عمليات الشركة السعودية على الخدمات النفطية والغازية.

وفي قطاع العقارات أعلنت شركة إماراتية عزمها استثمار نحو 3,4 مليار دولار لإنشاء مجمع سكني تجاري في القاهرة، في حين قامت شركة إماراتية بالتوقيع على اتفاقية مع الحكومة الليبية، وبموجب الاتفاقية ستقوم الشركة الإماراتية بالبدء في القيام بتطوير عدة مشاريع عقارية، وأعلن في الأردن عن توقيع اتفاقية المرحلة الثانية من سرايا العقبة بين شركة أردنية وأخرى سعودية بقيمة تناهز الـ 700 مليون دولار، وقامت عدة شركات كويتية وأردنية وإماراتية بتأسيس شركة عقارية تتخذ من الأردن مقراً لها وستقوم الشركة الجديدة بممارسة كافة الأنشطة العقارية داخل وخارج الأردن.

وفي قطاع البنية التحتية أنطلق في جيبوتي العمل في إنشاء مبنى جديد للشحن وتفريغ الحاويات في الميناء بكلفة استثمارية تصل إلى 400 مليون دولار من شركة إماراتية، وفي الأردن تم التوقيع على اتفاقية استثمار مشترك بين شركة أردنية وإماراتية لتأسيس شركة مشتركة يعهد إليها إعادة تأهيل وتطوير وإدارة وتشغيل الخدمات البحرية في ميناء العقبة **وفي قطاع الخدمات المالية والتأمين** أعلنت شركة كويتية عن تأسيس شركة تأمين إسلامية في سوريا برأسمال يبلغ نحو 30 مليون دولار، وأعلنت شركة كويتية عن تأسيس صندوق للتمويل العقاري والتنمية في سوريا برأسمال قدره 500 مليون دولار وحصل مصرف يتخذ من البحرين مقراً له ترخيصاً من سلطة أسواق رأس المال السعودية للعمل كشركة وساطة في السوق السعودية عبر شركة تابعة له جزئياً.

مؤشر التنافسية العالمية 2006-2007

الأولى كل من الإمارات في المرتبة 32، قطر في المرتبة 38، الكويت والمرتبة 44 والبحرين والمرتبة 49. وبالمقارنة مع العام 2005 سجلت 6 دول عربية تحسنا بنسب متفاوتة (تونس، قطر، الكويت، البحرين، المغرب والجزائر)، وحافظت الإمارات على ترتيبها للعام السابق، فيما تراجع تصنيف دولتين عربيتين (الأردن ومصر)، أما موريتانيا فقد دخلت المؤشر لأول مرة هذا العام.

تصدرت تونس، أيضا، مؤشر الأعمال للتنافسية عربيا، وجاء ترتيبها 26 عالميا وتلتها في المراتب الخمس الأولى كل من الإمارات في المرتبة 31 قطر في المرتبة 34 الكويت في المرتبة 44 والبحرين في المرتبة 51. وبالمقارنة مع 2005 سجلت 7 دول عربية تحسنا بنسب متفاوتة (تونس، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، المغرب والجزائر)، فيما تراجع تصنيف دولتين عربيتين (الأردن ومصر)، أما موريتانيا فقد دخلت المؤشر لأول مرة هذا العام.

2006 وتلتها في المراتب العشرة الأولى فنلندا، السويد، الدنمرك، سنغافورة، الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، هولندا والمملكة المتحدة، فيما حلت كل من بوركينافاسو، مالاي، مالي، زيمبابوي، إثيوبيا، موزامبيق، تيمور الشرقية، تشاد، بوروندي وانجولا في المراتب العشرة الأخيرة في المؤشر.

فيما تصدرت الولايات المتحدة مؤشر الأعمال للتنافسية العالمية 2006، وتلتها في المراتب العشرة الأولى ألمانيا، فنلندا، سويسرا، الدنمرك، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، اليابان وهونج كونج، وحلت كل من جمهورية القرغيز، الكامبيون، غوايانا، ليسوتو، زامبيا، بوليفيا، إثيوبيا، ألبانيا، باراغواي وتشاد في المراتب العشرة الأخيرة في المؤشر.

الدول العربية في المؤشر

تصدرت تونس مؤشر النمو للتنافسية عربيا وجاء ترتيبها 30 عالميا وتلتها في المراتب الخمس

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEFORUM) ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار. يستند المؤشر إلى بيانات ونتائج مسوحات شاملة يجريها المنتدى بالتعاون مع شبكة عالمية من مؤسسات شريكة. امتد غطاء المؤشر الجغرافي لهذا العام أيضا ليشمل ضمن (مؤشر النمو للتنافسية) 125 دولة منها 10 دول عربية، بدخول 8 دول جديدة للمؤشر للمرة الأولى هذا العام، منها دولة عربية واحدة (موريتانيا)، مقارنة بـ 117 دولة منها 9 دول عربية للعام 2005، بينما غطى (مؤشر الأعمال للتنافسية) 121 دولة منها 10 دول عربية مقارنة بـ 116 دولة منها 9 دول عربية للعام 2005.

مكونات المؤشر

يتكون مؤشر التنافسية العالمية بشكل أساسي من مؤشرين رئيسيين: (مؤشر النمو للتنافسية العالمية ومؤشر الأعمال للتنافسية العالمية). وقد تم هذا العام إحداث تعديل في مؤشر النمو للتنافسية بحيث أصبح يتكون من تسع دعائم تم اختيارها لما لها من نتيجة أكيدة في دفع الإنتاجية والتنافسية قداما في حال اجتماعها معا وهي:

- المؤسسات
- البنية التحتية
- الاقتصاد الكلي
- الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي
- التعليم العالي والتدريب
- فعالية السوق
- الجاهزية التكنولوجية
- تعقيدات بيئة الأعمال
- الابتكار

أما مؤشر الأعمال للتنافسية العالمية فيتكون من مؤشرين فرعيين:

- عمليات واستراتيجيات الشركات
- مستوى بيئة الأعمال المحلية

دول العالم في المؤشر

تصدرت سويسرا مؤشر النمو للتنافسية العالمية

مؤشر التنافسية العالمية 2006 - 2007

مؤشر الأعمال للتنافسية الترتيب عالميا	الدولة	قيمة المؤشر	مؤشر النمو للتنافسية الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
			2005	2006		
2005	2006		2005	2006		
116 دولة	121 دولة		117 دولة	125 دولة		
35	26	تونس	4.71	37	30	1 تونس
33	31	الإمارات	4.66	32	32	2 الإمارات
44	34	قطر	4.55	46	38	3 قطر
47	44	الكويت	4.41	49	44	4 الكويت
54	51	البحرين	4.28	50	49	5 البحرين
43	52	الأردن	4.25	42	52	6 الأردن
79	66	المغرب	4.07	52	63	7 مصر
71	76	مصر	4.01	76	70	8 المغرب
95	85	الجزائر	3.90	82	76	9 الجزائر
-	101	موريتانيا	3.17	-	114	10 موريتانيا

المصدر: World Economic Forum

الموقع الإلكتروني: www.weforum.org

* ملاحظة: في ضوء التعديل الذي تم إحداثه في مؤشر النمو للتنافسية. ولغرض عقد مقارنة صحيحة بين مؤشري النمو للتنافسية العالمية لعامي 2005 و2006. تمت إعادة احتساب مؤشر النمو للعام 2005 وإعادة تصنيف الدول فيه وفقا للتعديل الجديد.



لتأمين عملياتكم
الإيجارية
عبر الحدود...

لضمان
استثماراتكم
العربية...

لتأمين
مصرفكم
عند تعزيز
خطابات الاعتماد...

لتأمين ائتمان
صادراتكم
إلى جميع
دول العالم...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار The Inter Arab Investment Guarantee Corporation

سنندكم للنجاح

www.iaigc.org
operations@iaigc.org.kw

المقر الإقليمي: المملكة العربية السعودية
ص.ب 56578. الرياض 11546
الهاتف: 1 4620150 (00966)
فاكس: 1 4649993 (00966)
بريد إلكتروني: iaigc@awalnet.net.sa

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب 23568. الصفاة 13096 الكويت
الهاتف: 4959555 (00965)
فاكس: 4959593 (00965)